

مقال بعنوان :

البحر الاحمر : هل يمكن اثيوبيا ان تجبر ارتريا لمنحها منفذا الي البحر ؟

مترجم من التجريدية الي العربية .

القيادات العليا لسلطات الاثيوبية : المثقفين و السياسيين , يثيرون في حديثهم في مناسبات مختلفة , حق اثيوبيا في امتلاك البحر . وفي هذا الايام بالذات نجد الحديث عن البحر يثار بشدة في مواقع التواصل الاجتماعي .

وسمعا بتصريحات احزاب مختلفة في دعاياتها الانتخابية من انها ستسعي لارجاع ميناء عصب الي اثيوبيا اذا فازت في الانتخابات لتمنح لها الاصوات , لجعل اثيوبيا بلد تمتلك البحر وتستفيد منه .

وهل يمكن هذه التمنيات التي يتناولها السياسيين والمثقفين والاحزاب وبعض افراد السلطات الاثيوبية بخصوص امتلاك البحر والمواني ان تتحقق علي الارض ؟ سنحاول في هذا المقال للرد علي مثل هذه الاسئلة وما هو رد القوانين العالمية في هذا الشأن ؟

هناك 44 اربعة واربعون دولة التي لاتمتلك المنفذ علي البحر في العالم . وكازاخستان تشكل اكبر هذه الدول مساحة والتي تحيط بها دول روسيا , الصين , ازبخستان وتركمانستان .

وكازاخستان يحاددها من الغرب بحر قزوين الذي لا له صلة مع اي بحر او محيط ولهذا تعتبر كازاخستان مغلقة ولا تمتلك منفذا الي البحر .

وفي افريقيا هناك 62 دولة لاتمتلك منفذا الي البحر . واكبر هذه الدول هي تشاد التي تمتلك مساحة 1,284 مليون كيلو متر مربع من الارض ويبلغ عدد سكانها اكثر من 15 مليون نسمة .

ومن الدول الافريقية التي لاتمتلك منفذا علي البحر هي ايضا اثيوبيا التي يبلغ عدد سكانها اكثر من 110 مليون نسمة وتبلغ مساحتها 1,104 مليون كيلو متر مربع .

والدول التي لاتمتلك منفذ بحري في افريقيا هي اثيوبيا , بوتسوانا , بروندي , جمهورية افريقيا الوسطي , التشاد , ليسيتو , ملاوي , مالي , نيجر , رواندا , جنوب السودان , سوازيلند , اوغندا , زمبابوي و ليسيتو .

كيف تجيب القوانين الدولية علي الاسئلة التي ترفعها هذا الأفراد من السلطات والمثقفين الاثيوبيين عن امتلاك البحر والميناء ؟

يقول دكتور عصام ياسين محمد الذي درس علم الاحياء البحرية في جامعة اسمره وحاز علي شهادة دكتورا في علوم ادارة التطورات الاقتصادية في اليابان والان يعمل باحثا في الشؤون الاقتصادية لدول المحيط في بريطانيا يقول " ان القانون البحري الدولي يسمح ان تمنح الدول المقلقة منفذا علي البحر".

والعالم الاقتصادي دكتور عصام ياسين محمد الذي يعمل حاليا مسؤول عن التغييرات المناخية العالمية في اندونيسيا ومستشارا لي 42 دولة فيما يخص قانون البحر يشير الي اهمية الرجوع الي اتفاقية قانون البحر الذي وقعت عليه دول كثيرة عالمية في سنة 1982 م . ويؤكد ان هذا الحق مشار اليه في المادة 124 من قانون البحر تحت عنوان الحقوق والواجبات لدول التي تمتلك المنفذ الي البحر والتي لا تمتلك ذلك .

وهذا القانون ينص علي ان الدول التي لا تمتلك المنفذ الي البحر لها حق الاستفادة منه وتمنح بمنفذ الي البحر .

وهذا الحق يمنح بلاتفاق مع الدولة التي تمتلك البحر , وبحيث لايمس مصلحة الدولة المانحة وسيادتها وهذا منصوص في الفصل 10 المادة 125 وكذلك المادة 126 بالواضح .

وفي رده علي سؤال يقول هل تستطيع الدول التي لا تمتلك البحر ان تلقي هذا الحق بفرض قوتها ؟ ذكر دكتور عصام علي سبيل المثال دولة بولوفيا في جنوب امريكا التي لا تمتلك المنفذ البحري رفعة شكوي ضد شيلي بأن تمنحها منفذا الي البحر . وفي هذه الدعوة التي اخذت خمسة سنين من الجدل في المحكمة , اخيرا اصدرت المحكمة الدولية في شهر اكتوبر سنة 2018 حكما مفاده بأن لايمكن ان تجبر شيلي لبولوفيا ان تمنحها منفذا الي البحر .

وهذا يؤكد بأن الادعاءات التي تطلقها اثيوبيا لفرد ملكيتها علي البحر هو شئ ليس له سند قانوني اطلاقا .

والحدود بين شيلي وبولوفيا رسم بعد توقف الحرب التي كانت بينهم في سنة 1884 م , وهكذا بقيت بولوفيا دون منفذ بحري .

وظلت بولوفيا تطالب شيلي بأن تمنحها منفذا الي البحر لسنين طويلة , واخيرا قدمت شكاواها رسميا الي المحكمة الدولية في سنة 2013م ثم اصدرت المحكمة حكمها الالزامي والنهائي المذكور اعلاه في سنة 2018م .

اما الحدود التي نراها اليوم بين بولوفيا وشيلي رسمت بعد الحرب التي كانت تدور بينهم من سنة 1879 - 1884م والمعروفة بحرب الباسفيكية وتم التوقيع علي السلام وايقافها في سنة 1904م .

وبموجب ذلك الاتفاق سلمت بولوفيا الساحل البحري الذي كانت تمتلكه ويبلغ طوله 400 كيلو متر الي شيلي . وبعد مرور علي ابرام تلك الاتفاقية 109 سنة قدمت بولوفيا الشكوي للمطالبة به ولم تنجح .

وهكذا شيلي وبوليفيا هما الدولتان اللتان لم تكن بينهما علاقات من دول امريكا اللاتينية منذ سنة 1978م .

السيد طعامي تولدبرهان الذي كان يعمل في مكتب بريطانيا في مرحلة الثورة , وفي الوزارة الخاجية الارترية مسؤولا في الدائرة الاروبية بعد التحرير ثم كان في لجنة الحوار بين ارتريا واليمن اثناء مشكلة جزر حانث وزقر وبعد اللجوء يعمل حاليا مع الامم المتحدة في كينيا واوغاندا ويعيش حاليا في بريطانيا يقول في ظل وجود قانون لايعطي اي فرصة للالتفاف عليه يتطلب الدول ان تحل قضاياها عبر الحوار والتفاهم فقط . ثم له رأي يقول لاشيئ يمنع التعايش والتكامل مع اثيبيا ودول الجوار الاخري عبر الحوار والتفاهم .

وفي دراسة قام بها السيد طعامي تولدي برهان في فجرالاستقلال سنة 1990 بعنوان " حق المرور من والي المنفذ البحري للدول التي لاتمتلك البحر " تناول فيه القوانين البحرية الدولية بالتفاصيل ثم اقترح مع بوجود هذا القوانين يجب القيام بخلق ارضية لعلاقة عمل متطورة مع الجارة اثيوبيا لتتمكن الاستفادة من منائي مصوع وعصب عبر حوار وتفاهم اخوي .

واضاف بأن القانون الدولي هو واضح ومعلوم . ولايسمح لاي دولة لاتمتلك المنفذ البحري ان تنتزع حق الاستفادة من الدولة المالكة بقوة . وعليه الاجدي والانجح هو القيام بالحوار والاتفاق الثنائي بين طالبي الخدمة والمانحين .

المترجم

عبدالله حسن